معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٢٠)

بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
"من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

مارس ٢٠١٠

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٢٠)

بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
" من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

مارس ٢٠١٠

بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري

"من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضىء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

مستخلص

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث فيما يلي:

أولا: الإطار العام للاختلال الهيكلي، و الاختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومي:

يتضح من هذا القسم أن الصناعة التحويلية لا يتجاوز نصيبها النسبي من الناتج المحلي الإجمالي ١٧,٢% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ (مقابل ١٢,٧% عام ٨٢/١٩٨١)، وهو نصيب يقصر عن إمكانية تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد، وفق خبرات الدول الرائدة في معراج التنمية، أما القطاع الزراعي فلم تتجاوز مساهمته في العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ١٣,٣% (نزولا عن ١٨,٨% عام ٨٢/١٩٨١). ويتتبع البحث أوجه الاختلال الهيكلي الأخرى من حيث المساهمة القطاعية في التشغيل، والاستثمار، والقيمة المضافة، وتركيب الصادرات والواردات.

ثانيا: الاختلال الهيكلي العام داخل قطاع الصناعة التحويلية:

تناول هذا القسم التحليل الهيكلي العام للقطاعات الفرعية المختلفة من الصناعة التحويلية خلال الفترة ٢٠٠-٢٠٠٧، من الجوانب المختلفة، وأولها الناتج الكلي. وقد لوحظ أن مجموعة (الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية) تحتل موقع الصدارة بنصيب يبلغ ٢٧% من الناتج، عام ٢٠٠٧، تليها مجموعة (المواد الغذائية والمشروبات والتبغ) :٢٢،٨%، ثم الكيماويات ومنتجاتها الأساسية:١٨%، فمجموعة (الغزل والنسيج والملابس والجلود):١١%. ولما كان من الملاحظ أن (الصناعات الهندسية والإلكترونية والكهربائية) باتت تفتقد للعمق الصناعي والتكنولوجي الذاتي والمحلي، وتحولت إلى "صناعة تجميع" إلى حد كبير، من مكونات وأجزاء مستوردة، فإن غلبة صناعات التجميع تمثل نوعا من الخلل الهيكلي الأساسي في القطاع الصناعي.

ثالثا: أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع العام

من خلال دراسة موسعة نسبيا لهذه النقطة، يخلص البحث إلى :

١-هيمنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الناحية العددية للمنشآت على قطاع الصناعة التحويلية المصرية ككل (باستبعاد المنشآت الصغرى والحرفية المشغّلة لأقل من عشرة عمال). ٢-تساهم الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في القطاع الفرعي للصناعات الاستهلاكية بنحو ٥٦،٥% من القيمة المضافة الكلية التي ولدتها الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦، مقابل ٢٧،٤ % للصناعات الوسيطة، ونحو

١٦% لصناعات السلع الرأسمالية. ويدلنا ذلك على خلل هيكلي آخر، يتعلق بغلبة الصـــناعات الاستهلاكية بالذات.

٣-رغم اتساع نطاق الخصخصة لشركات القطاع العام الصناعي فما زال هذا القطاع يقدم نحو ٤١،٥% من القيمة المضافة الصناعية المصرية في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ولكن دون توفر العمق الصناعي اللازم، بدليل أن صناعات السلع الرأسمالية-من الآلات والمعدات الإنتاجية- لا يزيد نصيبها في القيمة المضافة الصناعية للقطاع العام عن ٣،٦٩% في العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

رابعا : الاختلال النوعي في صناعتيْ الأسمنت والحديد

اهتم البحث هنا بدراسة الميول الاحتكارية في سوق السلعتين الإستراتيجيتين لقطاع التشييد والبناء، الأسمنت والحديد. ومن واقع البيانات المتاحة عن صناعة الأسمنت، خلال الفترة من ٢٠٠٢إلى ٢٠٠٦ يتضح أن متوسط الزيادة في السعر لم يتناسب مع متوسط الزيادة في التكلفة (باستثناء عام ٢٠٠٣)، وهو مانتج عن اتفاق احتكاري معين بين المنتجين.

خامسا : الاختلال في قدرات "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي" R&D على المستوى الدولي؛ مع نظرة مقارنة إلى الحالة المصرية

تناول البحث- عبر الفصلين السادس والسابع- مؤشرات الاختلال الدولي في قدرات البحث والتطوير، ومن بينها: القوة البشرية العلمية والتقنية، والإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. و قد توصل البحث إلى أن مجموعة الدول الصناعية الغنية تستأثر بالشطر الأعظم من مكونات المؤشرات المعنية، كما و كيفا، تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، وإن أخذت تزاحمها بشدة مجموعة من البلدان الآسيوية الناهضة في شرق آسيا خلال ربع القرن الأخير، بالإضافة إلى دول "الأسواق الناشئة" مثل تركيا، وبعض الدول العربية. هذا بينما تتأخر في مضمار السباق العالمي مجموعة الدول النامية منخفضة الدخل، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. وتقف مجموعة من الدول النامية في المنتصف، ومن هذه المجموعة: جمهورية مصر العربية. وينتهي البحث من هذه النقطة إلى ضرورة إدخال تغير جذري على طريقة التعامل مع القدرات البحثية والتكنولوجية، والمنظومة التعليمية في مصر.

Abstract

The main results of this study research could be summarized as follows:

1- Minor Share of manufacturing industry and agriculture in the Egyptian GNP, and in other macro-economic parameters, in Comparison with the Service Sector, Especially the traditional services.

2- The imbalance of intra-branch composition of manufacturing industry, in favor of the assembly industries.

3- As for the relative role of small-scale and medium industries, it has been noticed that the consumer industries introduce the major share of the output of these industries as a whole.

4- the monopolistic Tendency in the Egyptian Economy presented in the Construction activities, especially Cement Commodity.

5- Disequilibrium of R&D and Educational Capacities distribution, on the world scale. Egypt takes its position within the medium-level group of developing countries, with principal deficiencies, necessitating substantial changes in the different dimensions of the Educational System and R&D capacity-building policy.

فريق العمل البحثي :

أ.د. محمد عبد الشفيع عيسى — الباحث الرئيسى

أعضاء الفريق

أ.د. ممدوح فهمى الشرقاوى

أ.د. لطف الله امام صالح

د. عبد السلام محمد عوض

د. مها محمد الشال

أ. كريمة محمد الصغير

أ. احمد رشاد الشربينى

أ. أمانى محمد عبد الوهاب

أ. ولاء حسن عبد الله

أ. نورا الرفاعى

من خارج المعهد :

د. ايهاب الدسوقى

أ. صلاح العمروسى

المحتويات

مقدمة ..... أ-هـ

الفصل الأول ١-١٠

الإطار العام للاختلال الهيكلي

الفصل الثاني ١١-٢٧

الاختلالات الأساسية على مستوى الاقتصاد القومي

الفصل الثالث ٢٨-٦٦

الاختلال الهيكلي العام في القطاع الصناعي المصري

الفصل الرابع ٦٧-١١٢

الاختلال الهيكلي في القطاع الصناعي

من زاوية حجم المنشأة، ونمط الملكية:

أدوار الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعين العام والخاص

الفصل الخامس ١١٣-١٦٢

الاختلال النوعي لقطاعيْ الأسمنت والحديد :

دراسة تحليلية، من زاوية الميول الاحتكارية

الفصل السادس ١٦٣-١٨٢

الاختلال في قدرات البحث والتطوير على المستوى الدولي

الفصل السابع ١٨٣-٢٠٠

دراسة دولية مقارنة

لمدخلات ومخرجات منظومة البحث والتطوير وموقع مصر منها

- **الملاحـــق .....** ٢٠١-٢٢٦

- **ملخص البحث ....** ٢٢٧-٢٣٤

مقدمة

تعاني الدول النامية، وبينها مصر، من مشكلات اقتصادية جوهرية تعترض طريقها إلى رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان، والارتقاء بشروط حياتهم الاجتماعية ماديا وروحيا، والنهوض بمستواهم العلمي والمعرفي جذريا، بما يمكن المجتمع من السيطرة على الطبيعة، وتحسين ظروف العيش البيئي، واضطراد التطور الارتقائي في المستقبل.

وأهم هذه المشكلات، تخلف البنيان الاقتصادي عن مجاراة التطور العلمي والتكنولوجي، وعجزه عن توفير المقومات الضرورية لإشباع الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، وفق المعايير العالمية والعصرية، خاصة مع ارتفاع معدلات النمو الديموجرافي، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية والمحيط البيئي.

هذا التخلف النسبي للبنيان الاقتصادي، هو ما يدعوه الاقتصاديون بالاختلال الهيكلي للاقتصادات النامية. ويقاس التخلف النسبي بما يكون عليه الحال في الدول التي سبقت في مضمار التقدم الاقتصادي، في سياق تاريخي معين، و من بين مكوناته: الاستعمار الأوربي لإفريقيا وآسيا في قرون خلت. ولذلك، كان الاختلال الهيكلي للاقتصادات النامية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تتم مقاربته من خلال "الازدواجية الهيكلية" بين قطاع متطور نسبيا، هو الجانب الموجه للتصدير من "القطاع الأولي (الزراعة والغابات والمعادن) إلى الدول الاستعمارية السابقة، مقابل استيراد السلع المصنّعة بكافة أنواعها، أيا كان معيار التصنيف.

ولكن مع انطلاق التجارب التنموية في (العالم الثالث) وتركيزها بصفة أساسية على إنشاء وتطوير فرع أو آخر من الصناعات التحويلية- تحت لواء "التصنيع"- لم يعد الاختلال الهيكلي من النوع "البسيط" الذي يقاس بغياب قطاع اقتصادي كامل، هو الصناعة التحويلية، و إنما أصبح من النوع "المعقد" والذي يقاس بغياب نسبي لعملية "التحول الهيكلي" الحقيقي، على طريق التنمية الشاملة، اقتصاديا واجتماعيا، وتحسين القدرات البشرية، بالمعرفة والصحة الجسدية والنفسية، وإشباع الحاجات.

لقد نشأت، في سياق عملية التنمية باختلاف تجاربها خلال مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية،، قطاعات صناعية تحويلية جديدة في عموم الدول النامية، فلم تعد الصناعة غائبة، كما كان عليه الحال في عصر "الاختلال الهيكلي القديم". وإنما أصبحت هناك اختلالات جديدة، في داخل الصناعة نفسها، وفي العلاقة بين الصناعة وذلك الوافد الجديد من القطاع الفرعي "للخدمات المتطورة علميا وتكنولوجيا"، من ناحية أولى، و اختلالات في العلاقة بين الصناعة والخدمات كليهما و بين حاجات المجتمع والاقتصاد الكلي، من ناحية ثانية.

وقد حدث أن اتسعت الشُقّة بين الدول النامية والدول المتقدمة، باسم الفجوة التكنولوجية ثم "الفجوة الرقمية"، والفجوة المعلوماتية والاتصالية ، والفجوة المعرفية، و الفجوة في "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي". وسعت مجموعة من الدول النامية في شرق آسيا وشطر من أمريكا اللاتينية، لتضييق الفجوات، ونجحت في ذلك إلى حد كبير، وكونت ما صار يسمى بالدول الصناعية الجديدة. ولكن عموم البلاد النامية بقيت على تخلف نسبي متجدد، في ظل مفهوم "الفجوة".

في ظل ذلك كله، لم تعد التنمية مرادفا لمجرد الزيادة العامة في الدخل القومي، و المتوسط الحسابي لنصيب الفرد الواحد من هذا الدخل، وهو ما يُدعى بالنمو، ولكن التنمية أصبحت مقترنة بالتحول الهيكلي الحقيقي- أو تصحيح الاختلالات الهيكلية "الجديدة والمتجددة" ، ثم : ربط تنمية القطاعات -بصورة متكاملة- مع حاجات الاقتصاد الكلي والمجتمع بأسره، و كذا : تضييق الفجوة الكائنة مع الدول الصناعية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية (في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا أي اليابان) و معها : الدول الصناعية الجديدة لاسيما في شرق آسيا.

ضمن هذا الإطار، يجئ اختيار الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، كما جاءت دراستها في هذا البحث. فقد وقع الاختيار على ثلاثة اختلالات أساسية:

١- الاختلال الهيكلي الأول، هو الاختلال داخل القطاع الصناعي نفسه، أي ما يسمى بالاختلال بين الفروع، وداخل الفروع Inter-branch& Intra-branch وتم التحليل هنا على مستويين؛ الأول، هو المستوى العام للمتغيرات الإقتصادية الإجمالية بين القطاعات الصناعية الفرعية المختلفة، من حيث: الناتج والقيمة المضافة والاستثمار والعمالة والأجور والصادرات والواردات. وهذا هو موضوع الفصل الثالث من البحث. و المستوى الثاني، هو المستوى التفصيلي حسب معياريْ: حجم المنشأة ونمط الملكية. وهذا هو موضوع الفصل الرابع. فمن حيث الحجم، تُصنف المنشآت إلى صغرى وصغيرة ومتوسطة وكبيرة. وقد استبعدنا المنشآت الصغرى (المنشآت الحِرفية وغيرها مما يشغل أقل من ١٠ عمال) وذلك لأسباب عملية تتعلق بعدم توفر قاعدة بيانات متكاملة وموثوقة إلى حد كبير. وأبقينا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمحور للدراسة الهيكلية. ثم ادخرنا المنشآت الكبيرة ليجري تضمينها في الدراسة التفصيلية للقطاع الصناعي من حيث نمط الملكية، إلى قطاع عام وخاص، بصفة أساسية. وتمثلت "البؤرة

التحليلية" في دراسة مساهمة المنشآت في حركة المتغيرات الإجمالية موزعة على ثلاثة قطاعات صناعية عريضة: قطاع السلع الاستهلاكية، والوسيطة، والرأسمالية.

ذلك أن لب الإضافة الفكرية التي يطمح إليها هذا البحث كله، هو توجيه الانتباه إلى أهمية بناء قطاع صناعي فرعي للآلات والمعدات الإنتاجية، أو السلع الرأسمالية. بافتراض أن البناء الحقيقي لهذا القطاع- على أساس متين من القدرات العلمية والمعرفية المتطورة ومن منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي- إن ذلك هو أساس التحول الهيكلي التنموي المرغوب. وإن غياب هذا القطاع الفرعي بالذات، هو العلامة الرئيسية على **(الاختلال الهيكلي) المزمن للقطاع الصناعي المصري**. وقد حاولنا البرهنة على صحة هذه الفرضية، على امتداد جميع الفصول والأجزاء المختلفة للبحث.

٢- **أما الاختلال الهيكلي الثاني**، فهو اختلال من نوع خاص، منشؤه عدم الاتساق مع احتياجات الاقتصاد والمجتمع. ولهذا اعتُبِر من قبيل الاختلال "النوعي". **إنه الاختلال المتمثل في هياكل التسعير الاحتكاري المفترض في سلعتيْ الأسمنت والحديد**، خلال الفترة الأخيرة بالذات.

وصحيح أن ما أُطلِق عليه مسمى "الطفرة العقارية" خلال السنوات الأخيرة، لا يعبر عن تطور تنموي حقيقي، بالمعنى الاقتصادي الكلي وبالمدلول الاجتماعي. ولكن قطاع التشييد والبناء، والعقار والسكن، أصبح مدار اهتمام المجتمع ككل بصورة أو أخرى، باعتباره من بين أهم القطاعات الاقتصادية "النشيطة" خلال السنوات الأخيرة (٢٠٠٤-٢٠٠٧).

وقد تسبب ارتفاع أسعار الحديد والأسمنت في حدوث اختناقات اقتصادية بهذا القطاع، باتت تهدد-من بين عوامل أخرى- استمرارية دفعة النمو الهشة المحققة خلال السنوات الأخيرة المذكورة، لاسيما في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية، بمختلف أوجُهِها وتجلياتها، والتي أخذت تضرب الاقتصاد العالمي – في المركز والتخوم- منذ أوائل ٢٠٠٨.

ولذلك كله، ركز البحث على تناول موضوع الميول الاحتكارية في قطاعيْ الحديد والأسمنت، وكان ذلك هو مدار الدراسة في الفصل الخامس.

٣- أما الاختلال الهيكلي الثالث، في هذا البحث الجماعي، فهو الاختلال ذو الطبيعة الدولية المقارنة وقد تركزت الدراسة فيه على موضوع "البحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، أو "البحث والتطوير" وكفى R&D وكان هذا هو مدار التحليل في الفصلين السادس والسابع. وقد تناول الفصل السادس اختلال القدرات في المجال المعني، على المستوى الدولي بصورة عامة، مع الإشارة إلى مصر. أما الفصل السابع فقد أضاف إلى ما سبقه أمرين: أولا، التركيز الخاص على مصر (وليس مجرد الإشارة) في سياق المقارنة الدولية. ثانيا، النظر إلى "البحث والتطوير" على المستوى الدولي المقارن، كمنظومة لها مدخلات ومخرجات. وأهم المدخلات، بل أهم عناصر المنظومة جميعا، هي الكفاءات البشرية الرفيعة المتكونة داخل النظام التربوي والتعليمي والمعرفي، والتي يفضل الباحث تسميتها برؤوس الأموال الذهنية. وبذلك يتكامل الفصلان المعنيان من حيث مستوى العمق، ودرجة الإيضاح.

... وتبقى ملاحظتان :

- الملاحظة الأولى معالجة الاختلالات الهيكلية الأساسية الثلاثة في الاقتصاد المصري- المختارة للدراسة وفق ماسبق- تتم في إطارين: نظري وعملي. فأما الإطار النظري، فهو مدار البحث في الفصل الأول، والذي اجتهد في تقديم إطار عام لبحث الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصري، في السياق التاريخي.

وأما الإطار العملي، فهو مدار البحث في الفصل الثاني، والذي عُني بالاختلالات على المستوى العام للاقتصاد المصري، من حيث العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات المكونة للبنيان الاقتصادي الكلي (الزراعة، الصناعة..إلخ) على صعيد المتغيرات الاقتصادية الإجمالية (الناتج، القيمة المضافة..إلخ).

- الملاحظة الثانية أن طبيعة الموضوع حكمت اختيار البيانات، من حيث نوعيتها ومصادرها وطريقة التعامل معها. وفي حالة التكامل بين الموضوعات والفصول، فإنها

غالبا ما تعتمد على مصادر واحدة، إلا إذا كانت هناك حاجة لمصادر أخرى فيتم اللجوء إليها، أو يتم استكمال جوانب معينة من الدراسة اعتمادا على هذه المصادر. وهذا هو الحال في الفصلين الثالث والرابع، حيث اعتمدا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بصفة أساسية (وخاصة الفصل الرابع)، واستكمل الفصل الثالث حاجته من البيانات من قواعد الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومصادر أخرى من المؤلفات ذات الصلة ومطبوعات بعض المنظمات الدولية.

وفي الفصل الخامس، تمت محاولة تلمس البيانات من مصادر رسمية أساسا(وهو الحال في الجزء ين الأول والثاني من الفصل) بينما تمت مقارنة معطيات المصادر الرسمية مع المصادر المستقلة وغير الرسمية، دون حرج علمي، في الجزء الثالث من نفس الفصل.

وبالمثل، فقد تعامل الفصلان السادس والسابع مع قاعدة متماثلة للبيانات، إلى حد ما، ولكن طريقة استخدام البيانات وتوظيفها لأغراض البحث، اختلفت بين الفصلين، وفقا للمستهدف من الدراسة في كليهما.

الفصل الأول
الإطار العام للاختلال الهيكلي في الاقتصاد والصناعة المصرية
نظرة تاريخية مقارنة*

* قام بإعداد هذا الفصل الأستاذ صلاح العمروسي.

الإطار العام للاختلال الهيكلي في الاقتصاد والصناعة المصرية
نظرة تاريخية مقارنة

يمكن القول أن الاختلالات الهيكلية هي اختلالات أطول أمدا وأصعب حلا بالقياس للاختلالات الظرفية أوالطارئة ، فهي وثيقة الصلة بالهياكل الاقتصادية والعلاقات النسبية لقطاعات الاقتصاد المختلفة ، ولهذا يتطلب علاجها إجراء تغييرات شاملة في السياسة الاقتصادية بل وفي التوجهات العامة الحاكمة لها أيضا . وتستند دراسة الاختلالات المذكورة، علي التحليل "الهيكلي" للتغيرات التي تجري في سياق عمليات التطور الاقتصادي الكلي.

ولكن ينبغي الإشارة هنا إلي تعدد مستويات التحليل " الهيكلي"، وهي مستويات متمايزة لكنها غير منفصلة عن بعضها البعض:

- الأبنية الاقتصادية الاجتماعية في مستواها العميق، و يرتبط التحليل الهيكلي هنا بالتحول من أسلوب إنتاجي إلي آخر وما يصاحبه من تغيرات.

- وهناك مستوي أقل تجريدا (يمكن القول أنه مستوي متوسط من العمق) ويعني بتحليل التغيرات التي تلحق بالبنية الداخلية لنظام اقتصادي أو إنتاجي بعينه، مثل الرأسمالية التي تحولت من المرحلة التنافسية، إلي المرحلة الاحتكارية، ثم إلي الشركات عابرة القومية، والتحول من شكل محدد للعولمة إلي شكل آخر، وكذلك التحولات التي تنشأ عن الثورات التكنولوجية ...الخ.

- ثم هناك أيضا المستوي الاقتصادي القطاعي، وهو المستوي الأكثر مباشرة، ويتعلق بتحليل التوازنات بين قطاعات الإنتاج المختلفة: القطاع الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية)، والقطاع الصناعي (الصناعة التحويلية)، ثم القطاع الثالث (لخدمات).

- ولا يقتصر التحليل الهيكلي علي تحليل العلاقة بين القطاعات الاقتصادية، وإنما يتسع لتحليل العلاقات الهيكلية في مختلف المجالات الاقتصادية، مثل هيكل التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والميزانية العامة..الخ.

وقد يكون هناك تصور أن الاختلالات الهيكلية مقصورة علي الدول النامية وحدها، وفي الحقيقة أن بعض الدول المتقدمة تعاني من اختلالات هيكلية شديدة الوطأة، والمثال الصارخ علي ذلك

هي الولايات المتحدة[1]. ولكن البلدان النامية لها تاريخ طويل من الاختلالات الهيكلية، تعود إلي بداية الاستعمار في القرن التاسع عشر وما قبله، وارتباطها بالسوق العالمي. وسوف نستعرض هنا تحليلا موجزا للحالة المصرية، باعتبارها أحد النماذج الخاصة للبلدان النامية.

---

[1]) تعاني الولايات المتحدة من اختلالات متعددة نجم عنها عجز مزمن في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات حولها إلي أكبر مدين في العالم، ولكنه دين "ممتاز" بالنسبة للمدين وليس للدائن، بالنظر إلي أن وضعها المهيمن علي الاقتصاد العالمي، ووضعها الإمبراطوري عسكريا وسياسيا يتيح لها أن تستهلك بأكثر مما تنتج، وأن تستورد بأكثر مما تصدر، وأن تطبع الدولارات لتبادلها مقابل السلع والخدمات، لتعود تلك الدولارات فتضخ مرة أخري في الاقتصاد الأمريكي. وفي هذا السياق شهدت تحولات نوعية في هيكل هذا الاقتصاد، جرت فيها عملية شاملة وواسعة لإضفاء الطابع المالي علي الاقتصاد financialization ، بالترابط مع تحول الدولار والخزانة الأمريكية إلي مخزن عالمي للقيمة (مدخرات بلدان شرق آسيا التصديرية وعلي رأسها الصين، والفوائض البترولية لدول الخليج العربي) وشهد القطاع المالي نفسه تحولات بنيوية في علاقته برأس المال الصناعي، كما حدث تحول بنيوي في الصناعة نفسها في سياق ما يسمي بالتقسيم الدولي الجديد للعمل. وعلي سبيل المثال في ١٩٥٠، حينما كانت الولايات المتحدة مصنع العالم، بلغ نصيب الصناعة التحويلية في قوة العمل ٢٦,٥%، ثم انخفض انخفاضا تدريجيا في العقود اللاحقة، ليصل إلي حوالي ٢١% في ١٩٨٠، أي أن الهبوط في العقود الثلاثة (الخمسينيات والستينيات والسبعينيات) لم يتجاوز ٥,٥%، لكن الهبوط في نصيب الصناعة التحويلية تسارع في عصر صعود ما يسمى بالليبرالية الجديدة وما يسمي العولمة وما صحبها من نمو للتقسيم الدولي الجديد للعمل، ليصل إلي ١٦,٦% في ١٩٩٠، ثم ١٣,٨% في ٢٠٠٠، وتواصل الانخفاض الحاد ليصل في ٢٠٠٠ إلي ١٠% فقط، وهكذا بلغ الانخفاض في العقود الثلاثة اللاحقة (الثمانينيات، والتسعينيات والعقد الأول من القرن العشرين) أكثر من ١١%. ويلاحظ أن الانخفاض النسبي في العقود الثلاثة الأولي صحبه نمو مطلق في العمالة الصناعية (من حوالي ١٥,٥ مليون في ١٩٥٠ إلي ٢٠,٢ مليون في ١٩٨٠، ولكن في العقود الثلاث التالية (في ظل الليبرالية الجديدة) انخفضت العمالة الصناعية بشكل مطلق وليس نسبيا فقط (حيث بلغت ١٨ مليون في سنة ٢٠٠٠، ثم ١٤ مليون فقط في ٢٠٠٧). ولو نظرنا إلي تطور نصيب العاملين في قطاعات الإنتاج السلعي ككل (الزراعة والصناعات الاستخراجية والتحويلية والتشييد)، سنكتفي بالإشارة إلي أنه ١٩٥٠ قد بلغ حوالي ٤٥% (أي أقل قليلا من النصف)، سنجده يهبط في ٢٠٠٧ إلي حوالي ١٩%، أي أن العاملين في الإنتاج السلعي أصبحوا أقلية، وأصبح العاملون في القطاعات الخدمية يشكلون الأغلبية الساحقة، وإذا كان هذا يعكس تقدما هائلا في خدمات الصحة والتعليم (تعاظم وزنيهما النسبي في العمالة من حوالي ٥,٥% في ١٩٥٠ إلي ١٦,٥% في ٢٠٠٧)، وكذلك الخدمات المرتبطة بالأنشطة الأدبية والفنية، الاستجمام والراحة، فضلا عن المواصلات والاتصالات والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات الخ، إلا أنها عكست نموا هائلا للعاملين في قطاع المؤسسات المالية (التمويل والتأمين والسمسرة والملكية العقارية (أساسا الرهونات العقارية) الخ) التي تحولت أكثر فأكثر إلي المضاربة في الأسواق المالية، أكثر منها وسيطا بين المدخرين والمشروعات الاقتصادية، لاسيما مشروعات الإنتاج السلعي (زاد نصيبها في العمالة من ٣,٣% في ١٩٥٠ إلي ٦,٣% في ٢٠٠٧، ومن حيث الأعداد المطلقة زادت من ١,٩ إلي ٨,٨ مليون أي تضاعفت حوالي ٤ مرات ونصف). ولكن مقارنة وزن المؤسسات المالية بعدد العاملين فيها يعطي انطباعا مضللا في الحقيقة، فالدخول في هذا القطاع تستمد أساسا من التحويلات من القطاعات الأخرى من خلال التداول المالي والمضاربة. ويعني هذا أن نصيب هذا القطاع في الدخل يتجاوز بكثير نصيبه في العمالة، وعلي ذلك زاد نصيبه في الدخل من ١٠,٤% في ١٩٥٠ إلي ١٧,٧% في ٢٠٠٧. وبالمقارنة مع الصناعة التحويلية، نجد أن هذه الأخيرة كان نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٥٠ يفوق بشكل هائل نصيب القطاع المالي، حيث بلغ حوالي ٣١% (مقابل ١٠,٤% للقطاع المالي)، لكن عندما نصل إلي ٢٠٠٧ نجد الأمر قد انقلب تماما، حيث لم يتجاوز نصيب الصناعة التحويلية ١٢% (مقابل ١٧,٧% للقطاع المالي). ولكن الأمر يصبح أشد تعبيرا وبشكل صارخ عن هيمنة الاقتصاد المالي، حينما ننظر إلي تطور نصيب كلا القطاعين في أرباح الشركات، ففي ١٩٥٠ بلغ نصيب شركات الصناعة التحويلية ٥٧% من إجمالي الأرباح، علي حين لم يتجاوز نصيب القطاع المالي ٩%، ولكن الحال ينقلب تماما في ٢٠٠٧، حيث هبط نصيب شركات الصناعة التحويلية إلي ٢١% علي حين قفز نصيب القطاع المالي إلي ٣٠% ، بل لقد وصل نصيب ذلك القطاع في ٢٠٠٢ إلي ٤٥% علي حين لم يتجاوز نصيب شركات الصناعة التحويلية ٨% فقط . (أخذت البيانات السابقة من **US Department of Commerce. Bureau of Economic Analysis, GDP and National Income and Product Account (NIPA) Historical Tables, tables No.**٦,١, ٦,٨, ٦,١٦). ومن ناحية أخري جرت تحولات هيكلية كبري داخل الصناعة التحويلية نفسها، فقد تراجع نصيب الصناعات التقليدية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية لصالح الصناعات الالكترونية، في العشرةأعوام (من ١٩٩٥- ٢٠٠٦) ومنها الصناعات الغذائية والمشروبات التي تراجع نصيبها من ٨,٩% إلي ٤,٦%، والمنسوجات والملابس الجاهزة من ٤,١% إلي ١,١%، والصناعات الكيماوية من ١١,٨% إلي ٦,٦ %، والمعادن الأساسية والمشغولات المعدنية من ١٠,٩ إلي ٥,٣%، وحتى الآلات والتجهيزات لم تفلت من الهبوط من ٨,١% إلي ٤%، وكذلك الآلات والأجهزة الكهربائية من ٤,٣% إلي ١,٩% الخ وفي المقابل نمت صناعة الأجهزة الإلكترونية (الراديو، والتليفزيونات وأجهزة الاتصالات والفيديو، والريسيفرات الخ) نموا هائلا، حتى زاد نصيبها في القيمة المضافة من ٧,٣% إلي ٤٨,٢% (أي نصف الصناعة التحويلية بأسرها)، وكذلك زاد نصيب الحواسب والآلات الحاسبة (الكومبيوتر) من ٢,٣% إلي ٦,١% (البيانات مأخوذة من اليونيدو UNIDO علي الرابط http://www.unido.org/index.php?id=o٣٤٧٤) . وهذه التحولات يراها البعض تقدما نحو الاقتصاد ما بعد الصناعي، أو مجتمع الخدمات، علي حين يراها البعض الآخر إضعافا للقاعدة الصناعية للاقتصاد أو نزعا للتصنيع de-industrialisation، وتحولا نحو اقتصاد الكازينو (كازينو كبير باتساع الاقتصاد بأسره) القائم علي المضاربة والرهونات.

الاختلالات الهيكلية في مسار التطور الاقتصادي في مصر:

وهي تعود في جذورها إلي البدايات الأولى للتاريخ الاقتصادي المصري المعاصر، وفرض حرية التجارة من أجل فتح السوق المصرية (مثلها مثل بقية أسواق بلدان العالم غير المتقدم والتي أصبحت فيما بعد تصنف ضمن مفهوم البلدان النامية) للسلع الصناعية، التي كان يتصدرها النسيج في ذلك الوقت. وكانت النتيجة هي تحطيم القسم الأعظم من الصناعة المحلية (سواء الصناعة الكبيرة التي قام محمد علي ببنائها، أو الصناعة الحرفية التقليدية)، ومن ثم دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي ، حيث أصبحت مصر تزود السوق العالمي بالقطن الخام، وتستورد مقابله السلع الصناعية وعلي رأسها المنسوجات القطنية. وهكذا نشأت أولى اختلالات الاقتصاد المصري الحديث، حيث أصبح الاقتصاد بلا صناعة محلية ذات شأن، وأصبح معتمدا علي السوق العالمي في سد الاحتياجات الاستهلاكية من السلع الصناعية، بما فيها المنسوجات التي أصبحت مصر منتجا لمادتها الخام، وترابط ذلك مع الخلل في القطاع الزراعي نفسه، حيث ساد نموذج المحصول النقدي الواحد، أي القطن، بل لقد امتد الخلل ليكون إنتاج القطن علي حساب المحاصيل الغذائية الأخرى، لاسيما القمح التي أصبحت مصر مستوردة له منذ فترة مبكرة، وبالطبع كانت واردات القمح محدودة جدا قبل ثورة ١٩٥٢، ولكنها تؤشر إلي اتجاه أخذ يتفاقم في العقود اللاحقة، حتى مع تبدل الأسباب بانتهاء هيمنة القطن في الزراعة المصرية. وعلي سبيل المثال بلغت الواردات من دقيق القمح في ١٩١٦ حوالي ٢٦,٤ ألف طن بقيمة ٥٧٢ جنيه (شكلت ١,٩% من الواردات)، وفي ١٩٥٢، بلغت الواردات ١٤٣ ألف طن، بقيمة ٧,٢ مليون جنيه (بنسبة ٣,٤% إجمالي الواردات)[1]. وأدت تلك الاختلالات الهيكلية، من بين أمور أخري عديدة، إلى بطء التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وبدأت آليات التطور الاقتصادي تأخذ دفعة جديدة مع تغير الظروف الخاصة بثورة ١٩١٩، التي ترتب عليها استقلال جزئي، وتحول ديمقراطي بصدور دستور ١٩٢٣، ونشوء بنك مصر بمبادرة من فريق من كبار ملاك الأراضي يسعى لاستثمار فوائضه في المجال الصناعي، لتدفع كل تلك التطورات بإنهاء سياسة حرية التجارة، وفرض الحماية الجمركية التي هيأت الشروط الضرورية لنشوء الصناعة ودفع عملية التطور الاقتصادي للأمام، التي لعب فيها بنك مصر

[1] البيانات مأخوذة من احصائيات التجارة الخارجية المنشورة في أعداد مختلفة من الإحصاء السنوي العام، الصادر من مصلحة الاحصاء والتعداد، وزارة المالية.

الدور القيادي، لتشهد مصر تكوين قاعدة مهمة من الصناعات الاستهلاكية التي حلت محل الواردات من السلع الصناعية.

ولكن الدفعة الكبرى نحو التطور الاقتصادي تحققت مع الإصلاح الزراعي، والتطويح بطبقة كبار ملاك الأراضي، وتدخل الدولة المباشر في التنمية، أي ما يعرف الآن بالدولة التنموية developmental State. وقادت الدولة أكبر برنامج للتصنيع في تاريخ مصر، فضلا عن إقامة السد العالي الذي أحدث تحولا جذريا في شروط الزراعة المصرية لاسيما تعميم نظام الري الدائم، فضلا عن توفير الطاقة (سواء من خلال السد العالي أو المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء) اللازمة لعملية التصنيع والتوسع الحضري بصورة عامة.

وعلي الرغم من أن عملية التصنيع تلك، سواء في عصر بنك مصر، أو بعد ثورة يوليو ٥٢ شكلت خطوة بل خطوات عملاقة علي طريق تصحيح الخلل الهيكلي الأصلي ، إلا أن هذه العملية، في كلا العصرين، جرت من الناحية الأساسية في إطار استراتيجية تصنيع بدائل الواردات (إحلال الواردات) من السلع الاستهلاكية. الأمر الذي خلق اختلالات هيكلية جديدة نشأت عنها ضغوط ربما أكثر حدة في بعض النواحي، عن تلك الاختلالات الهيكلية الأصلية الناجمة من تدمير الصناعة في الحقبة الاستعمارية. فالحقيقة أن الإنتاج السلعي يمكن تصنيفه، بشكل عام، إلي قطاعين: قطاع إنتاج السلع الإنتاجية (الوسيطة والرأسمالية)، وقطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. ويشكل القطاع الأول القاعدة الصناعية الحقيقية للاقتصاد، وبدونه يصعب الحديث عن تحول بلد ما إلي بلد صناعي، فهو الذي يوفر السلع الوسيطة والرأسمالية لنفسه ولفروع قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية. وعندما يغيب هذا القطاع عن هيكل الاقتصاد القومي، يجري الاعتماد علي السوق العالمي، مما يؤدي إلي عدد من الاختلالات الهيكلية الأساسية. وبالمقارنة مع الوضع السابق القائم علي استيراد السلع الصناعية، فإنه يمكن تخفيض الواردات أو حتي الاستغناء عنها جزئيا، عند انخفاض الموارد من النقد الأجنبي بسبب تراجع في الصادرات أو أي سبب آخر. لكن الوضع يختلف تماما عند قيام صناعات لإنتاج بدائل الواردات، حيث لا يمكن الاستغناء عن استيراد الآلات والسلع الوسيطة وقطع الغيار الخ التي بدونها ستؤدي إلي توقف الإنتاج كليا أو جزئيا.. وهكذا أدي التصنيع القائم علي إنتاج بدائل الواردات الاستهلاكية، إلي تفاقم العجز التجاري، وميزان المدفوعات، والاضطرار للاستدانة. وفي هذا السياق يعاني الاقتصاد من ندرة مزمنة في العملات الأجنبية، ومن ثم عدم ضمان استيراد ما